

Distr.: General

20 June 2017

Arabic

Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخمسون

فيينا، ٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧

الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً في مجال المصالح الضمانية:  
مقترح بإعداد دليل عملي لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات  
المضمونة

مقترح مقدّم من حكومات أستراليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية واليابان

مذكّرة من الأمانة

يتضمّن مرفق هذه المذكرة مقترحاً مقدّماً من حكومات أستراليا وكندا والمملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان بأن تعد اللجنة دليلاً عملياً لقانون  
الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، بالصيغة التي ورد بها باللغات الإسبانية  
والإنكليزية والفرنسية.



## ١ - مقدمة

ناقشت ثلاثة أفرقة، خلال حلقة الأونسيترال الدراسية الدولية الرابعة المعنية بالمعاملات المضمونة (١٥-١٧ آذار/مارس ٢٠١٧)، مجالات مختلفة يمكن فيها تقديم المزيد من الإرشاد والمشورة لكل من يستعمل بالفعل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة في أي دولة بعد اشتراعه. ومن الفئات التي يحتل أن تستعمله الدائون المضمونون، والمناخون (بما يشمل المنشآت التجارية الصغرى) ومحاموهم ومستشاروهم، وسائر دائني المانح وممثل إعساره، والأشخاص الذين تنقل إليهم موجودات المانح المرهونة، وسلطات التنظيم الرقابي، والقضاة، والمحكمون، والقائمون على تعليم النظام الجديد.

وقد تبنى في الحلقة الدراسية تأكيد واسع النطاق بين المشاركين لفكرة إعداد دليل عملي يجمع ويصقل الأفكار التي ناقشتها الأفرقة الثلاثة المذكورة، حيث أعرب عن الخشية من أنه، بدون هذا الدليل، قد لا تتأتى الفوائد الاقتصادية المنشودة من القانون النموذجي (زيادة توافر الائتمان بتكلفة أقل عن طريق استخدام الممتلكات المنقولة كضمان للالتزامات) حتى لو اشترعته الدول على النحو الموصى به. وقد أشار المشاركون إلى أن دليل اشتراع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة يوفر مساعدة جوهرية للمشرع في الدولة التي تشترع القانون النموذجي، لكنهم لاحظوا أنه لا يوفر ما يكفي من الإرشادات العملية المحددة للأشخاص المعنيين أو المتأثرين بالفعل بتوفير الائتمان أو الحصول عليه. بموجب أحكام القانون النموذجي. كما أنه لا يوفر أي مشورة بشأن بيئة التنظيم الرقابي والتعامل التجاري المطلوبة لدمج نظام المعاملات المضمونة في الأهداف الاقتصادية والسياساتية الأوسع نطاقاً للدولة المشترعة.

ومن ثم، اقترح أن يعد الفريق العامل السادس دليلاً عملياً على غرار ما رأى المشاركون في الحلقة الدراسية. وعليه، سوف يتناول الدليل المقترح كل أو معظم المسائل التي تناولتها الأفرقة الثلاثة الأولى في الحلقة وطُرحت باعتبارها ثلاثة مواضيع متميزة للأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً في الفقرات ٨ إلى ٤٤ من الوثيقة A/CN.9/913. وكما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه، سوف يتضمن الدليل المقترح إرشادات بشأن إعداد العقود والإشعارات والقوائم المرجعية وغيرها من الوثائق المطلوبة من أجل الدخول في المعاملات المضمونة وتسييرها وفقاً للقانون النموذجي. كما سيوضح حاجة المستعملين للحصول على الأدوات العملية المطلوبة للنجاح في تنفيذ المعاملات، مثل تقييم المخاطر وتقييم الضمانات والإنفاذ خارج القضاء. وسيبين، علاوة على ذلك، كيف يمكن للدولة المشترعة أن تنجح في دمج نظام جديد للمعاملات المضمونة في نظم وأهداف قواعدها القانونية والمالية الأوسع نطاقاً. ورغم أن الدليل المقترح سوف يناقش تمويل المنشآت التجارية بجميع أحجامها، فإنه سوف يولي اهتماماً خاصاً للمشاكل المتعلقة بتمويل المنشآت المالية الصغرى المبينة في الفقرات ٣١ إلى ٤٤ من الوثيقة A/CN.9/913.

## ٢- الاستصواب

اتفق المشاركون في الحلقة الدراسية بوجه عام على أن المسائل الخارجة عن الإصلاح الشكلي لقانون المعاملات المضمونة وتحديثه لدى الدول تلعب دوراً رئيسياً في تحديد ما إذا كان لدى الدولة أسواق حيوية للائتمان المضمون تتسم بحسن الأداء، بما يعزز الهدف العام المتمثل في زيادة توافر الائتمان بتكلفة أقل. ومن بين هذه المسائل "بناء القدرات" ولا سيما قدرات المقرضين ومستشاريهم وكذلك قدرات المقرضين وسائر الدائنين والقضاة والمحكمين والأكاديميين إلى جانب إيجاد معايير تنظيمية سليمة في هذا الشأن.

والمقصود ببناء القدرات تنمية القدرة العملية على استخدام الأدوات التي يوفرها القانون النموذجي للانخراط بكفاءة وبطريقة مرحة في المعاملات الائتمانية، مع انخفاض مخاطر الخسارة الناجمة عن التقصير. ومن المسلم به عموماً أن تزويد الدولة بقانون عصري للمعاملات المضمونة، مثل القانون النموذجي، لا يؤدي تلقائياً إلى حصول المقرضين على أدوات عملية لتوفير الائتمان بطريقة مجدية، ففي كثير من الأحيان لا يتبنى الدائنون ما يستجد من أساليب التعامل المرحة التي يتيحها إصلاح قانون المعاملات المضمونة إلى أن تتوفر لهم القدرة العملية على استخدام القواعد القانونية الجديدة بفعالية. كما أن النظام لن يعمل على نحو سليم ولن يعول عليه الدائنون ما لم تكن الأطراف الأخرى المعنية باستعماله، مثل المديرين والمحامين والقضاة، قادرة على استعماله بفعالية وعلم ودراية. ومن ثم، فإن إصلاح القانون لن تكون له جدوى حقيقية في تحقيق هذا الهدف إن لم يواكبه بناء القدرات.

ومثال ذلك أن التجربة العملية توحى بأن المقرضين غير الملمين بممارسات التمويل المتعلقة بالملكات المنقولة التي يتيحها القانون الجديد، مثل التمويل بضمان المخزون والتمويل بضمان المستحقات، يواصلون المطالبة أساساً بالملكات غير المنقولة كضمان للائتمان، حتى وإن كانوا في دول اعتمدت قانوناً عصرياً للمعاملات المضمونة. ولما كانت الغالبية الساحقة من الممتلكات غير المنقولة مملوكة لنسبة ضئيلة من السكان في كثير من الدول، فإن هذا يعني أن الائتمان يظل، رغم اعتماد قوانين عصرية للمعاملات المضمونة، غير متاح للقطاع الاقتصادي الذي يحتاج إليه أكثر من غيره، أي المنشآت التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وهناك شواغل خاصة تنطبق على تمويل المنشآت الصغرى، التي تمثل جزءاً حيوياً من اقتصاد العالم (حيث إنها تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من جميع المنشآت التجارية) والتي لها أهمية فائقة في الاقتصادات النامية. فعادة ما تكون قيمة الضمانات المتاحة قليلة جداً وكثيراً ما يختلف نوعها عن نوع الضمانات التي تقدمها المنشآت الأكبر حجماً، وهناك اعتماد مفرط على الكفالات الشخصية. ومن المرجح أن تكون المنشآت وضامنها الشخصيون من الأفراد. وكثيراً ما يكون مبلغ القرض ضئيلاً للغاية مما قد تكون له عواقب على تكلفة المعاملة وعلى سلوك المقرضين، سواء في وقت بدئها وخلال دورة عمرها. وبالتالي، هناك حاجة إلى بحث وتوضيح الكيفية التي تعمل بها المعاملات المضمونة عموماً (بموجب القانون النموذجي) فيما يتعلق بالمنشآت التجارية الصغرى، وكذلك، وبوجه أعم، كيفية تفاعلها مع الكفالات الشخصية. كما أن قلة حجم المنشآت التجارية الصغرى يضع التاجر في موقف تفاوضي ضعيف أمام الممولين، وكثيراً ما

يسبب هذا مشاكل بشأن المغالاة في قيمة الضمانات، كما قد يؤدي إلى استخدام معدلات فائدة تعسفية، لا سيما فيما يتصل بمعدلات الفائدة في حالات التقصير.

ويلزم أيضا الحرص على الموازنة بين أساليب الإقراض بضمان الممتلكات المنقولة والبيئات التنظيمية الوطنية، ولا سيما اشتراطات رأس المال لدى الدولة المشترعة. وانعدام هذه الموازنة يدفع المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم إلى أن تستخدم مع المعاملات المضمونة بممتلكات منقولة ومستحقات نفس موازين المخاطر المستخدمة مع الديون غير المضمونة، مما يتناقض مع الهدف من القانون النموذجي الذي يسعى إلى التوسع في توفير الائتمان.

وإعداد دليل عملي للقانون النموذجي سيكون خطوة هامة لتدارك هذه الشواغل. فبوسع الدليل أن يشرح أنواع المعاملات وممارسات التمويل التي يمكن الدخول فيها باستخدام القانون النموذجي. وبوسع أن يزود من يستعمله بإرشادات حول سائر أشكال وهياكل العقود وغيرها من المستندات اللازمة لتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة من هذه المعاملات. كما يمكنه أن يوفر إرشادات حول البنى التحتية القانونية والعملية المحيطة التي يتطلبها نجاح هذا الضرب من التمويل، مثل عمليات تقييم المخاطر التي تشمل تقييم الضمانات، وكيفية الإنفاذ خارج نطاق القضاء. وبهذا، سيساعد الدليل من يستعمله على اكتساب المهارات والأدوات العملية المشار إليها أعلاه. كما سيساعد القائمين على أنشطة بناء القدرات (سواء أكانوا من الهيئات أو المستشارين الخارجيين أم من المعلمين أو الميسرين الداخليين) في الدول التي تشترع القانون النموذجي. وبوسع الدليل أيضا أن يرشد القضاة والمنظمين إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لازدهار أي نظام حديث للمعاملات المضمونة، كما يمكنه، على وجه الخصوص، معالجة المسائل المحددة التي تنشأ في المجالات الحيوية المتعلقة بتمويل المنشآت التجارية الصغرى والموازنة مع اشتراطات رأس المال المنطبقة على المقرضين الخاضعين للتنظيم.

### ٣- الجدوى

سوف يسعى هذا القسم إلى عرض المحتويات المراد أن يتناولها الدليل العملي المقترح للتدليل على جدوى إعدادده. وسوف يختلف الدليل المقترح عن دليل الاشتراع، الذي أعد للتعليق على كل مادة من مواد القانون النموذجي على حدة، فهو سيتبع نهجا ينحو إلى التركيز على المواضيع، لأن هذا النهج يلي بصورة أفضل احتياجات المستعمل غير الملم بالقوانين العصرية للمعاملات المضمونة أو غير المتمرس عليها. ويعتمد المحتوى المقترح إلى حد بعيد على ملخصات مناقشات الأفرقة الثلاثة خلال الحلقة الدراسية الواردة في الوثيقة A/CN.9/913، التي يمكن الاطلاع فيها على هذه المناقشات بمزيد من التفصيل.

#### (أ) الممارسات التعاقدية والمستندية الفضلى

١٠ أنواع التمويل المضمون التي يتيحها القانون النموذجي

يمكن للدليل أن يشرح خصائص ومزايا مختلف أنواع التمويل المضمون التي أتاحتها القانون النموذجي مع الإشارة إلى أحكامه ذات الصلة (مثل تمويل احتياز المخزون والمعدات، والتمويل

بقروض متجددة، والعملة وشراء مستندات التصدير، والتسديد (توريق القروض)، والتمويل بقروض محددة الأجل). ويمكن للدليل أيضاً أن يوضح كيف أن أحكام القانون النموذجي لا تقصر تقديم الائتمان على المقرضين بل تتعداهم إلى البائعين والمؤجرين التمويليين مع الإشارة أيضاً إلى أحكام القانون النموذجي التي تعالج وتستوعب هذه الأنواع من التمويل.

٢٦٤ المسائل الرئيسية التي يجب أن تعالجها الأطراف طوال دورة عمر المعاملة المضمونة

يمكن للدليل أن يناقش المسائل التي تنشأ عند كل مرحلة من مراحل دورة عمر المعاملة المضمونة (مثل الأهداف الأولية للدائن المضمون والمأنح، والمستندات المطلوبة قبل التعاقد، والمسائل المتعلقة بإبرام الصفقة، ومراقبة المأنح والضمان بعد إبرامها).

٣٣٤ العناية الواجبة

يمكن للدليل أن يناقش المسائل المتعلقة بالعناية الواجبة التي يجب على الدائن المضمون المحتمل أن يعالجها (مثل الحاجة إلى الحصول على معلومات أساسية عن المأنح والضمان المقترح مع عينة من القوائم المرجعية، والحاجة إلى البحث في سجلات المعاملات المضمونة وغيرها من السجلات المتخصصة، مثل سجلات الملكية الفكرية؛ والحاجة إلى الحصول على معلومات عن الأحكام القضائية والضرائب المتعلقة بالمدين أو الحقوق القانونية الماثلة في الحجز على أمواله).

٤٤٤ الصياغة الواضحة والبسيطة

يمكن للدليل أن يشرح المزايا التي تتأتى من مراعاة الوضوح والبساطة في صياغة الاتفاقات الضمانية والإشعارات وغيرها من المستندات المتعلقة بالمعاملة المضمونة (مثل تجنب المنازعات وضمان فهم الأطراف أو المستفيدين للمحتوى مع مراعاة مدى الخبرة والدراية المتوفرة لديهم). ويمكنه أن يؤكد على أهمية استخدام أساليب الصياغة الواضحة مع تقديم أمثلة للصياغات الضعيفة (كأن يوضح مثلاً أهمية تجنب المصطلحات الفنية المتخصصة مع الحرص على أن تتفق التعابير المستخدمة مع أحكام القانون النموذجي وتجنب الجمل والفقرات الطويلة والخطوط العسيرة على القراءة).

٥٤٤ حرية الأطراف والأحكام الإلزامية

يمكن للدليل أن يوضح أن مبدأ حرية الأطراف المنصوص عليه في المادة ٣ (١) من القانون النموذجي يتيح للأطراف المتعاقدة أن تكيف اتفاقهما وفق احتياجاتهما وذلك بتقديم أمثلة على الأحكام المحددة التي يجوز للأطراف الخروج عليها أو تغييرها بالاتفاق وشرح الأسباب التي قد تدعوها إلى الاستفادة من هذه المرونة وكيفية الاستفادة منها.

## ٤٦ المستندات النموذجية

يمكن للدليل أن يتضمن أمثلة نموذجية لاتفاقيات ضمانية بشأن مختلف أنواع معاملات التمويل المضمون بالاستناد إلى الممارسات الدولية الفضلى التي تحظى بقبول واسع. كما يمكنه أن يشرح الأحكام الرئيسية لتلك الأمثلة النموذجية وكيف تتصل بأحكام القانون النموذجي. ويمكنه كذلك أن يقدم أمثلة نموذجية للمستندات التي تجعل الحق الضماني واجب الإنفاذ إزاء الأطراف الثالثة بأساليب غير التسجيل (مثل "اتفاقيات السيطرة"). ويمكنه أن يقدم إرشادات حول إعداد وتقديم الإشعارات بأشكال مناسبة إلى السجل (مثل نموذج لتوصيف الضمان) والإشعارات التي ينبغي تقديمها إلى المانح والأطراف الثالثة في سياق إنفاذ الحق الضماني خارج نطاق القضاء. وصعوبات تسليم الإشعارات المتعلقة بالأفراد هي من المشاكل الخاصة المحتمل ظهورها في سياق تمويل المنشآت التجارية الصغرى ويوسع الدليل أن يطرح حلولاً ممكنة لحلها.

## (ب) تقييم المخاطر وتقييم الضمانات والقدرة على الإنفاذ الفعال

## ٤٦ تقييم الضمانات

إنّ الوقاية من احتمالات الخسارة في المعاملات المضمونة متوقفة في نهاية المطاف على قيمة الشيء المرهون في حال التصرف فيه. ومن ثم، يمكن للدليل إيضاح أن من المهم للمستعمل أن يحوز أو يكتسب (مثلاً عن طريق الاستعانة بمثمنين محترفين) خبرة فنية في تقدير المبلغ المرجح الحصول عليه في حال التصرف في الشيء المرهون.

## ٤٦ إدارة القروض المضمونة

على الدائن المضمون أن يقيم علاقة من الثقة مع المدين ولكن التزام العناية الواجبة يملّي عليه أن يكون قادراً أيضاً على التثبت بصفة مستمرة من صحة الحقائق التي استند إليها في تقرير تقديم الائتمان. ومن ثم، عليه أن يكتسب خبرات فنية في مسك الحسابات ورصد بيانات المخاطر المتعلقة بالمدين والتأكد من أن الشيء المرهون ما زال موجوداً ومحتفظاً بقيمته. ويمكن للدليل أن يوضح هذه الأمور وأن يوفر المساعدة على بناء هذه القدرة.

## ٤٦ الحجز على العائدات المتأتية من الضمانات والتصريف فيها وتوزيعها خارج نطاق القضاء

قد لا يكون الحجز على الموجودات المرهونة والتصريف فيها عند التقصير خارج نطاق القضاء إجراءً معروفاً لدى الدولة التي تشترع القانون النموذجي، ولذا يمكن للدليل أن يشرح كيفية ممارسة حقوق الإنفاذ بعد التقصير خارج نطاق القضاء وأن يوضح بالأخص كيفية حماية حقوق المانح والأطراف الثالثة والأحوال التي يمكن فيها الاستعانة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات. ويمكن للدليل هنا أيضاً أن يعالج الشواغل الخاصة المتعلقة بالمنشآت التجارية الصغرى. كما يمكن للدليل أن يناقش الأسواق الثانوية لبيع الضمانات، بما يشمل المنصات الإلكترونية ومزاياها وعيوبها.

## ٤٤ 'تحصيل المستحقات

قد لا يكون من الشائع أو من الممكن في الواقع، بمقتضى قانون الدولة قبل اشتراع القانون النموذجي، تقديم التمويل لقاء ضمان في شكل مستحقات أو حقوق أخرى في تقاضي الأموال (مثل الأوراق المالية المدينة). والتحصيل من المدين أو من شخص غيره ملتزم بسداد مطالبه مالية أمر يتطلب مهارات تختلف عن المهارات المطلوبة لاستعادة حيازة الموجودات المموسة أو التصرف فيها ويخضع أيضا لقواعد قانونية مختلفة، ويمكن للدليل أن يوفر إرشادات لبناء القدرات اللازمة في هذا الشأن.

## ٥٥ 'الاستثمار في القدرات القانونية

تتسم قوانين المعاملات المضمونة الحديثة بالتعقيد، كما أن ممارسة الحقوق محكومة بقواعد معقدة، والقانون النموذجي، حينما يشترع في دولة، لن يعمل بمعزل عن غيره من قوانين الدولة، ولذا سيحتاج من يستعمل هذا القانون إلى اكتساب خبرات فنية في المجالات القانونية ذات الصلة، مثل قانون الإعسار والقانون المتعلق بالكفالات الشخصية وتفاعلها مع القانون النموذجي لأن الكفالة في كثير من الأحيان تقدم دعما للقروض بالإضافة إلى تقديم الضمانة (وهو أمر شائع بخاصة في سياق تمويل المنشآت التجارية الصغرى).

## (ج) القدرة التنظيمية

## ١٦ 'المعاملات المضمونة واشترطات رأس المال

يمكن للدليل أن يبين السبل الكفيلة بضمان المواءمة بين البيئات التنظيمية الوطنية والقانون النموذجي. ويمكن القول بعبارة عامة إن اتفاقات بازل - الصادرة عن لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف - تستحسن الائتمان المضمون ويمكن للضمانات أن تخفف من اشتراطات رأس المال (المحملة بالمخاطر). ومع هذا، فإن من المسلم به عموماً أن اللوائح التنظيمية تفرط في الحذر، إن لم يكن التشكك، إزاء الممتلكات المنقولة والمستحقات المستخدمة كضمانات، حيث تفترض بالفعل أن الموجودات المنقولة غير قابلة للتصفية السريعة - لأن من المتصور أن الأسواق الثانوية محدودة - وأن قيمة المستحقات عرضة للانخفاض. ولا تسمح اشتراطات رأس المال باعتبار الممتلكات المنقولة والمستحقات ضمانات فعالة تحمي الائتمان إلا إذا استوفت شروطاً معينة (مثل إمكانية تحديد قيمة الضمانة من خلال بيانات موثوقة، والتيقن من إمكانية إنفاذ شروط الضمانات بسرعة، ووجود أسواق ثانوية كافية للتصفية). وبدون تفهم هذه المسائل الهامة ومعالجتها على الصعيد الوطني، قد يحجم المقرضون عن الإقراض أو ربما رفعوا تكلفة القروض.

ويمكن للدليل أن يوضح للمنظم الوطني كيفية تلبية هذه الشروط. ويجدر الاهتمام بوجه خاص بمعايير الضمانات المقبولة والديون السابقة المستحقة السداد. ومن شأن هذا أن يشجع على اتباع ممارسات سليمة في إدارة المخاطر مع تيسير الائتمان المضمون بتكلفة أقل.

## ٢٤ تمويل المنشآت التجارية الصغرى

قد تتطلب بعض الخصائص المحددة لتمويل المنشآت التجارية الصغرى بموجب نظم المعاملات المضمونة العصرية تدابير تنظيمية خاصة. فكثيراً ما يؤدي التفاوت في القدرة التفاوضية إلى شروط غير عادلة في اتفاقات الإقراض والضمان (مثل المعدلات العالية لفائدة التقصير وشروط الإنهاء المححفة عند التقصير والتعاريف غير العادلة لحالات التقصير). ويمكن للدليل أن يناقش السبل التي يمكن بها تدارك تلك المتالب التي قد تفضي إلى مظالم.

ويلزم أيضاً مناقشة موضوع تنظيم سلوك الدائن المضمون إزاء إقراض المنشآت التجارية الصغرى. ومن المشاكل القائمة في هذا الشأن أن ضآلة حجم القروض تضعف من الحافز لدى المقرض على إجراء عملية تقييم صحيحة للمخاطر والقيام بالرصد، مما يمهّد السبل أمام المغالاة في ضمانات القروض، الأمر الذي ييسره التفاوت الهائل في القدرة التفاوضية بين الطرفين. وقصور الرصد وضعف ردود الفعل في حالات التعثر المالي من الأمور التي تسبب مشاكل للمقرض والمقرض كذلك. ويمكن للدليل أن يناقش حلولاً ممكنة لهذه المشاكل، منها تيسير الحصول على معلومات أكثر موثوقية بشأن التصنيف الائتماني (من خلال نظم إبلاغ كفؤة في مجال الائتمان)، وزيادة كفاءة ممارسات الرصد، وزيادة الكفاءة في توزيع المهام داخل المؤسسات المالية، والتطبيق المناسب للأطر التنظيمية بشأن القروض المتعثرة، وربما حتى إعادة تصميم آليات الإنفاذ لجعلها أرخص وأسرع وأسهل.

## ٤ - استنتاجات

يتبين مما سبق أن إعداد دليل عملي للقانون النموذجي أمر بالغ الأهمية لأي دولة إذا كانت تريد من اشتراع القانون النموذجي أن يحقق زيادة ملحوظة في توافر الائتمان (و/أو انخفاض تكلفته) لمنشآتها التجارية. ولدى الفريق العامل السادس خبرة فنية في إعداد الأدلة من هذا القبيل بناء على سابق تجربته في إعداد اتفاقية إحالة المستحقات والدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ودليل السجل والقانون النموذجي. وسيكون من دواعي الأسف أن تصلح الدولة قوانينها الداخلية بما يتفق مع القانون النموذجي، ثم يتبين لها عجز المقرضين والمنشآت التجارية والمحاكم لديها عن استخدامه استخداماً فعالاً بسبب قصور الفهم العملي للسبل المراد بها تطبيق أحكام القانون المدونة في كتب التشريع على أرض الواقع. وهناك قيود متأصلة في مبادرات الأونسيترال وسائر الوكالات الدولية في مجال المساعدة التقنية، ووجود دليل عملي سوف يمكن هذه الهيئات من أداء عملها بمزيد من الكفاءة وبتكلفة أقل.

ويتبين أيضاً مما سبق أن العمل الذي بُذل بالفعل لتحضير الحلقة الدراسية وملخصات مناقشاتها الواردة في الفقرات ٨ إلى ٤٤ من الوثيقة A/CN.9/913 يمكن تطويره ليوفر أساساً لمخطط عام لحتوى الدليل العملي المقترح. ويمكن للفريق العامل السادس أن يناقش، في دورته الأولى، مواضيع الدليل وهيكله وينقحهما حتى يتسنى البدء في إعداد مشروعه المفصل، الذي يمكن، فيما يقدر، إتمامه خلال ثلاث دورات في حال التزام المندوبين والانخراط بجد في العمل فيما بين الدورات.